

المحاضرة الثالثة

الثقافة الجامعية وحقوق الحريات

المرحلة الثانية / كلية الطب

(3) الهدف من الثقافة الجامعية

الهدف النهائي من مؤسسات المجتمع، بما فيها الجامعات، هو خدمة الإنسان والمجتمع من خلال تطوير وضعه وامكاناته وفرصه، وبما أن مثل هذا التطوير يتطلب عادة إحداث تغيير اجتماعي يتعين على مؤسسات المجتمع أن تتوزع مهام ووظائف التغيير الاجتماعي في ما بينها كل حسب مقدراتها ومهامها، والأصل أن تقوم الجامعات بوظيفة قيادة حركة التغيير الاجتماعي وذلك

أولاً. بحكم المهام المناطة بها و- ثانياً. بفضل ما تتوافر لها من المقدرات العلمية الكفيلة بتمكينها من إدراك أهمية التغيير الاجتماعي وابداع الافكار الازمة لتحقيق مثل هذا التغيير

و- ثانياً - لكونها تحتضن الفئة الأكثر تعلماً من عنصر الشباب والذي يمثل عادة العنصر الأكثر قبولاً واستعداداً لفكرة أو دعوة التغيير، واغلب الظن انه ما لم تتصدى الجامعة لمهمة قيادة التغيير الاجتماعي فان احتمال أن تحسن القيام بهذه المهمة أي مؤسسة اخرى يصبح ضعيفاً نظراً لأن الجامعة هي التي تمد المؤسسات الباقيه بковادرها القيادية وما لم تكن الجامعة قد اهلت هذه الكوادر للقيام بمهمة القيادة فان الارجح أن يكون اداؤها ضعيفاً ولكن الجامعة لا يمكنها أن تحسن تأهيل هذه الكوادر للقيادة ما لم تكن هي نفسها تتولى مهمة قيادة حركة التغيير الاجتماعي وكما يقال فان فاقد الشيء لا يعطيه.

و اذا تقرر أن وظيفة الجامعات في قيادة حركة التغيير الاجتماعي فان مدى نجاح الجامعات في القيام بهذه الوظيفة بظل دائماً رهناً بمدى نجاح الجامعات في القيام بدورها الثقافي، ذلك انه وإن كان من المؤكد أن التغيير الاجتماعي هو عادة حصيلة العوامل متعددة منها العامل الاقتصادي والعامل السياسي والعامل التقني والعامل الديمغرافي و ... الخ إلا انه يبقى العامل الثقافي، وبالإضافة الى انه العامل الأعمق وبالتالي الأبقى اثراً والأوسع تأثيراً يتميز العامل الثقافي بكونه الأرقى نهجاً لأنه انما يتوصل بالكلمة والتي غالباً ما نقشل محاولات فرضها بالقوة المادية وبكونه العامل الأقل تسبباً في الآثار السلبية غير المنظورة للتغيير الاجتماعي لأن التغيير الذي يحدده العامل الثقافي هو تغيير ارادي طوعي واع يصحبه عادة نقاش حر وواسع بين القوى المؤيدة والمعارضة حول جوانبه الإيجابية والسلبية وأثاره المحتملة وهو ما لا يتوافر عادة وبنفس القدر للتغيير من خلال العوامل الأخرى، وبغض النظر عن كونه العامل الأهم مطلقاً في التغيير الاجتماعي يكتسب العامل الثقافي أهمية خاصة بالنسبة للجامعات لأنها عادة ما تتوافر للجامعات متطلبات توظيف العامل الثقافي أكثر مما تتوافر لها متطلبات توظيف عوامل التغيير الاجتماعي الأخرى كالعامل السياسي والعامل الاقتصادي.

ويتضح من محمل ما سبق أن الدور الثقافي للجامعات بقدر ما هو مهم لقيام الجامعات بمهامها الأساسية المذكورة سابقا فهو مهم أيضا لقيام الجامعات بوظيفتها العامة المتمثلة في قيادة حركة التغيير الاجتماعي.

استغلال البعض للدور الثقافي للجامعات؟

مسؤوليات ومتطلبات الدور الثقافي للجامعات:

إذا كان الدور الثقافي للجامعات بالأهمية المشار إليها فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو كيف يمكن للجامعات أن تقوم بهذا الدور على الوجه الأكمل؟

من الواضح أن الإجابة لمثل هذا السؤال تتطلب جهدا علميا جماعيا منظما توظف مختلف التخصصات والخبرات ذات الصلة، وفي إطار ما يمكن أن يسهم به الجهد الفردي يمكننا القول أن اتقان الجامعات لدورها الثقافي يتطلب بالإضافة إلى ما يمكن أن يضفيه البعض، قيامها بدور ريادي في تعزيز وترشيد علاقة الثقافة بالعلم، وانماء الثقافة، وتطوير وتفعيل خطابها الثقافي.

تعزيز وترشيد العلاقة بين الثقافة والعلم:

كما سبق القول هناك اصلا علاقة قائمة بين العلم والثقافة وأن كلا من الثقافة والعلم يحتاجان إلى بعضهما البعض. وبينما من المسلم به أن من شأن تعزيز وترشيد العلاقة بين أي طرفين يحتاجان لبعضهما أن يفيد ذلك الطرفين لا يبدو أن هنالك مؤسسة أكفاً وانسب من الجامعات لتصدر الجهود اللازمة لتحقيق مهمة تعزيز وترشيد العلاقة بين العلم والثقافة. فليس هناك مؤسسة أخرى يلتقي فيها العلم والثقافة مثل التقائهما في الجامعات، فالجامعة هي معلم العلم ومدرس الثقافة وملتقى خيرة العلماء وقبيلة صفوة المثقفين ومجمع نخبة طلاب العلم والثقافة مما يجعلها المكان الأنسب للحوار بين العلم والثقافة، وحيثما يستقيم ويزدهر الحوار بين الثقافة والعلم يكون المكان المناسب لبلوره وتجسيده التصور المناسب لتعزيز وترشيد العلاقة بين الثقافة والعلم

وفي ضوء ما سبق عن آثار وعواقب اختلال العلاقة بين العلم والثقافة يمكننا القول أن تعزيز وترشيد هذه العلاقة يتطلب قيام الجامعات بـ "تنقيف العلم" من خلال :

تكريس الثقافة العلمية: والمعنى بالثقافة العلمية هنا هو الثقافة التي تكرس أو تخلق التوجه العلمي الابداعي أي الرغبة المشفوعة بالسعى العملي الجاد ليس فقط لاكتساب العلم واستيعابه وإنما ايضا الإسهام في انمائه نظريا وتطبيقيا أو تقنيا من خلال البحث والاكتشاف، وتعود أهمية تكريس هذه الثقافة إلى كونها ضرورية التحفيز الابداع العلمي وهي غيابها غالبا ما يميل الطلاب إلى الاكتفاء بتلقي المعرفة والمهارات العلمية اللازمة لتمكينهم فقط من الممارسة التقليدية المهنة معينة يحقق لهم عائداتها بعض احتياجاتهم ورغباتهم.

توجيه وضبط السلوك العلمي: ما سبقت الاشارة إليه من تنامي الاستخدام السيء للعلم وتطبيقاته يحتم العمل على توجيه وضبط السلوك العلمي بالقيم التي تكرس الدوافع الذاتية التي تكفل ليس فقط الحد من سوء توظيف العلم سواء في مجال البحث النظرية أو في مجال التطبيقات والممارسات العملية وإنما ايضا تشجيع التوظيف الأمثل له، وبينما يتطلب الحد من سوء توظيف العلم تكريس القيم الدينية والخلاقية التي تساعد العلماء والمسؤولين على مقاومة هوى النفس التي تدفع للاستهانة بمصالح البشرية والمجتمع في سبيل تحقيق

مصالح أو شهوات خاصة غالباً ما تكون ضارة لصاحبيها أيضاً فـإن تشجيع التوظيف الأمثل للعلم يتطلب بالإضافة إلى تكريس قيم المحبة وثقافة السلم واحترام الذات والآخر والحرص على توظيف العلم لخيرهما فقط العمل على إعادة تحديد أولويات توظيف البحث أو التطبيق العلمي بما يساعد على توجيههما نحو:

التركيز على توفير الاحتياجات البشرية العامة الملحة مثل الأدوية ولقاحات التطعيم ضد الأمراض الوبائية وتقنيات مواجهة و- إن أمكن- منع الكوارث كالجفاف والزلزال وتقنيات تحسين الإنتاج الحيواني والزراعي الطبيعي وخاصة في المناطق شبه الجافة والفقيرة وتقنيات تقليل تكلفة التعليم وتعديمه.

التحول عن تطوير الأسلحة القاتلة والمدمرة كالطلقات النارية والقابض والألغام والقذائف والمواد الكيميائية والجرثومية والأشعاعية القاتلة إلى ابتكار وتطوير أسلحة يمكن من الضبط بأقل ضرر ممكناً وبدون الجرح والقتل . ابتكار وسائل وصناعات بديلة أفضل أداء وأقل تكلفة من الوسائل والصناعات القائمة المضرة بالبيئة. وما يستحق اهتمام الجامعات بخصوص توجيهه وضبط السلوك العلمي الجهد الذي تبذلها اليونسكو بهذا الصدد.

إنماء الثقافة :

تعاني الثقافات دون الوطنية والثقافات الوطنية والقومية والدينية إشكالات أساسية ربما كان من أهمها: المضامين السلبية: تتضمن سائر الثقافات، وإن بدرجات مختلفة، مضامين سلبية عديدة مثل نزعات العنف وال الحرب وأحياناً الإرهاب وتوجهات الهيمنة والعادات والسلوكيات الشخصية الضارة و... الخ.

ضعف وأحياناً غياب الكثير من المضامين الإيجابية مثل ثقافة السلم وثقافة الحوار.

تحدي التراجع وربما الزوال إن لم يكن بسبب هيمنة ثقافة وطنية معينة (عرقية أو دينية أو إيديولوجية) على الانساق الثقافية الوطنية الأخرى أو بسبب الاحتلال فيسبب تحدي العولمة الذي يواجه سائر الثقافات ربما باستثناء الثقافة الأمريكية فقط.

و تمثل هذه الإشكالات التي تшوب أو تواجه سائر ثقافات العالم جذور العديد من المشكلات التي يواجهها سكان العالم، وما يلزم عن ذلك أنه لابد من معالجة هذه الإشكالات في سبيل المعالجة الجذرية لتلك المشكلات الناتجة عنها، والنهج العام الأمثل لمعالجة الإشكالات الثقافية هو التزكية الثقافية أي الانماء الثقافي الراسد الذي تمكن الثقافة من التخلص من مضامينها السلبية واكتساب مضامين وقيم راسدة، ومع استمرار نموها على نحو صحي راسد تتمكن الثقافة من مقاومة عوامل الفناء ومواجهة محاولات الهيمنة، والثقافة التي تتوقف عن النمو لا يمكنها، في ظل اضطراد نمو الحياة، أن تقاوم طويلاً عوامل الفناء وهجمات الهيمنة.

و تزكية الثقافة هي بالضرورة مهمة مجتمعية حيث يتغير المجتمع كل قطاعات المجتمع وتشترك فيها كل فاعليات ومؤسسات المجتمع كل حسب قدراتها ومهامها ووظيفتها، وبحكم قدراتها ومهامها ومميزاتها وخاصة كونها مجتمع نبوي- وكذلك بحكم متطلبات وظيفتها المتمثلة في قيادة حركة التغيير

الاجتماعي ينبغي أن تمثل الجامعات المؤسسة الامثل لقيادة مهمة التزكية الثقافية، ولعل من الواضح انه ما لم تتمكن الجامعات من قيادة عملية التزكية الثقافية فليس من المحتمل أن تتمكن من قيادة حركة التغيير الاجتماعي والذي يمثل التغيير الثقافي جوهره وأساسه ومصدر زخم وقوته الدافعة الذاتية.

د. صلاح العبيدي